



قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي المستدام في سنغافورة للمدة 2000-

2023

Measuring and analyzing the impact of fiscal and monetary policies on sustainable economic growth in singapore for the period 2000-2023

م.د. قتيبة ماهر محمود الدوري / جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد.

Qutaiba.M.28@tu.edu.iq

م.د. عدي صابور محمد الراشدي / جامعة الحمدانية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم ادارة الاعمال.

dr.oday1985@uohamdaniya.edu.iq

ا.م.د. فؤاد فرحان حسين / جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد.

foadfarhan1979@gmail.com

المستخلص

يعد النمو الاقتصادي المستدام هدفاً استراتيجياً تسعى اليه كل البلدان على مختلف مستوياتها، إذ يساعد هذا النوع من النمو على تحقيق التوازن بين الحاجات الاقتصادية ومتطلبات الاجيال القادمة، وتعد السياستين المالية والنقدية من أبرز الادوات للتأثير على النشاط الاقتصادي، يهدف البحث الى عرض مفاهيم السياسة المالية والسياسة النقدية والنمو الاقتصادي المستدام، ومدى قدرة أدوات السياستين المالية والنقدية في دعم النمو الاقتصادي المستدام وقياس وتحليل اثر السياستين في النمو الاقتصادي في سنغافورة للمدة (2000-2023)، ان الفرضية الأساسية التي يقوم عليها هذا البحث تتمثل في مدى قدرة السياسة المالية المتمثلة بأدواتها الأساسية مثل النفقات العامة والسياسة النقدية المتمثلة بأدواتها الرئيسية مثل المعروض النقدي في التأثير بشكل إيجابي في معدلات النمو الاقتصادي ومن خلال هذا التأثير يتم الوصول الى النمو الاقتصادي المستدام، وتوصل البحث الى مجموعة استنتاجات اهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأمد تربط متغيرات البحث ويشير الى ان الاقتصاد السنغافوري رغم تأثره بالصدمات قصيرة الاجل فان يمتلك قدرة عالية الى العودة الى مسار النمو الاقتصادي المستدام، والإنفاق العام كمتغير يعبر عن السياسة المالية يؤثر سلباً وبشكل غير معنوي على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (-0.02473)، من خلال الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك للنمو، ومؤشر عرض النقود موجباً ومعنوياً وهو يعبر عن السياسة النقدية فإن النتيجة تفيد بتأثيره الموجب على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.002791)، هذا التوجه يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية، واوصى البحث باعادة توجيه الانفاق الحكومي نحو القطاعات الانتاجية والمشاريع ذات العائد الاقتصادي، والحفاظ على سياسات نقدية متوازنة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير السيولة النقدية عند الحاجة اليها، والموازنة بين السياستين المالية والنقدية لضمان عدم حدوث اثار سلبية، والاستفادة من التجربة السنغافورية كنموذج اقتصادي يجمع بين الانفتاح التجاري والاستقرار المالي والسياسات الاقتصادية المرنة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام طويل الاجل.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، النمو الاقتصادي المستدام.

Abstract

Sustainable economic growth is a strategic goal pursued by all countries at various levels, as this type of growth helps strike a balance between economic needs and the requirements of future generations. Fiscal and monetary policies are among the most important tools for influencing economic activity. This research aims to present the concepts of fiscal policy, monetary policy, and



sustainable economic growth, as well as the extent to which fiscal and monetary policy tools can support sustainable economic growth. It also measures and analyzes the impact of these two policies on economic growth in Singapore for the period (2000-2023). The basic hypothesis underlying this research is the extent to which fiscal policy, represented by its basic tools such as public expenditure, and monetary policy, represented by its main tools such as money supply, can positively influence economic growth rates and, through this influence, achieve sustainable economic growth. The research reached a set of conclusions, the most important of which is that there is a long-term equilibrium relationship linking the variables of the research. It indicates that despite being affected by short-term shocks, the Singaporean economy has a high capacity to return to a path of sustainable economic growth. Public spending as a variable reflecting fiscal policy has a negative and insignificant impact on GDP (-0.02473). By relying on the private sector as an engine of growth, and with the money supply index being positive and significant, reflecting monetary policy, the result indicates a positive impact on GDP of (0.002791). This approach contributes to stimulating economic activity and attracting foreign investment. The research recommended redirecting government spending towards productive sectors and projects with economic returns, maintaining balanced monetary policies that contribute to promoting economic growth and providing liquidity when needed, It also recommends balancing fiscal and monetary policies to ensure that there are no negative effects, and drawing on the Singaporean experience as an economic model that combines trade openness, financial stability, and flexible economic policies to achieve long-term sustainable economic growth.

Keywords: fiscal policy, monetary policy, sustainable economic growth.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: مقدمة: ان السياستين المالية والنقدية تعتبران من الأدوات الاساسية التي يستخدمها اصحاب القرار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من اجل تعزيز النمو المستدام في الاقتصاد الوطني في أي بلد، وإن فهم العلاقة بين هاتين السياستين وتأثيرهما على النمو الاقتصادي المستدام يعد أمراً بالغ الأهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية التي تواجه العديد من البلدان ومنها عينة البحث، ان السياسة المالية تهدف من خلال إدارة الإيرادات والنفقات العامة إلى تحجيم النشاط الاقتصادي أو تحفيزه وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة في البلد، فيما تركز السياسة النقدية التي يرسمها البنك المركزي على إدارة العرض النقدي المحلي والاجنبي وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وعمليات السوق المفتوحة من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، إضافة الى استعراض التحديات التي قد تواجه تنفيذ هذه السياسات في بيئات اقتصادية غير مستقرة في تلك البلدان.



ثانيا: مشكلة البحث: ان المشكلة الرئيسية التي يحاول البحث مناقشتها وإيجاد الحلول المناسبة لها تكمن في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: (هل عدم القدرة في توظيف أدوات السياستين المالية والنقدية بشكل فعال في عينة البحث يقلل من دعم النمو الاقتصادي المستدام فيها).

ثالثا: فرضية البحث: ان الفرضية الأساسية التي يقوم عليها هذا البحث تتمثل في مدى قدرة السياسة المالية المتمثلة بأدواتها الأساسية مثل النفقات العامة والسياسة النقدية المتمثلة بأدواتها الرئيسية مثل المعروض النقدي في التأثير بشكل إيجابي في معدلات النمو الاقتصادي المستدام.

رابعا: أهمية البحث: ان القيام في بحث حول أثر السياستين المالية والنقدية من أجل الوصول الى النمو الاقتصادي المستدام من المواضيع الأساسية التي تشغل اهتمام أصحاب القرار، وتكمن أهمية هذا البحث في تقديم تحليل معمق حول الدور الكبير الذي تلعبه كل من السياسة المالية والنقدية في تفعيل النمو الاقتصادي وتعزيز استدامته على المدى الطويل في عينة البحث ويمكن تلخيص أهمية هذا البحث في عدة محاور اهمها فهم العلاقة بين السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية بما يؤدي إلى الوصول الى بيئة اقتصادية قادرة على الاستمرار في تحقيق النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

خامسا: هدف البحث: يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- عرض مفاهيم السياسة المالية والسياسة النقدية والنمو الاقتصادي المستدام.
- 2- ما هي أدوات السياستين المالية والنقدية ومدى قدرتها في دعم النمو الاقتصادي المستدام.
- 3- ما هي التحديات التي تواجه تنفيذ هاتين السياستين والتي تنعكس بشكل سلبي على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ووجه التشابه والاختلاف بينهما.

4- قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي المستدام في سنغافورة.

سادسا: منهج البحث: يعتمد البحث على منهج التحليل الوصفي حيث سيتم جمع البيانات من المصادر الحكومية والرسمية، والتقارير الاقتصادية، والدراسات الأكاديمية السابقة وسيتم استخدام التحليل الكمي والنوعي لقياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي المستدام خلال مدة الدراسة.

سابعا: حدود البحث: الحدود المكانية هي دولة سنغافورة والحدود الزمانية من (2000-2023).

ثامنا: هيكلية البحث: يتكون هذا البحث من خمسة مباحث الاول يتناول منهجية البحث والدراسات السابقة والمبحث الثاني يتناول الإطار النظري للسياسة المالية اما المبحث الثالث فانه يتناول الإطار النظري للسياسة النقدية، اما المبحث الرابع فانه يتناول الإطار النظري للنمو الاقتصادي المستدام، والمبحث الخامس يتناول قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي المستدام في عينة البحث.

تاسعا: الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات سيتم عرضها كما يلي:

- 1- دراسة (العراقي، بشار احمد) (2018) بعنوان (السياسة المالية واليات تأثيرها في معدلات الفقر)، انطلقت هذه الدراسة من مشكلة مفادها ان البلدان النامية رغم انها تطبق السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها السياسة المالية لكنها لا تستطيع معالجة العديد من المشاكل ومنها مشكلة الفقر، وهدفت هذه الدراسة الى استشراف نموذج كمي يساعد السياسية المالية في معالجة معدلات الفقر، واعتمدت الدراسة على فرضية مفادها ما هو دور أدوات السياسة المالية في معالجة الفقر من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج التجريبية التي تبين ضعف أدوات السياسة المالية في التأثير الإيجابي في معدلات الفقر في البلدان النامية.

- 2- دراسة (Sriyalatha M.A.K. and Torii H) (2019) بعنوان (Impact of fiscal policy on economic growth: A comparison between Singapore and Sri



(Lanka) (تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة بين سنغافورة وسريلانكا)، تهدف هذه الدراسة الى توضيح الآثار طويلة المدى للمتغيرات المالية على النمو الاقتصادي في سنغافورة وسريلانكا خلال الفترة من عام 1972 إلى عام 2017، واستُخدمت منهجية الانحدار الذاتي والتأخر الموزع ECM-ARDL)، بالإضافة إلى بعض الاختبارات التشخيصية والموصفات، لتحديد أثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي من خلال بيانات السلاسل الزمنية، وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها أن الإنفاق الحكومي، والإيرادات الحكومية، والإنفاق الاستثماري تؤثر إيجاباً وسلباً على النمو الاقتصادي في سنغافورة وسريلانكا على المدى الطويل، وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الكينزية، إضافة الى ذلك تكشف النتائج عن ل(Toda-Yamamoto's Granger) عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي في سنغافورة، كما تُظهر النتائج عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في سريلانكا، انطلاقاً من فرضية وجود دراسات قليلة أو معدومة حول تأثير المتغيرات المالية على اقتصاد سنغافورة وسريلانكا مع وجود بيانات أحدث، وأكدت هذه الدراسة على أدلة جديدة حول التأثير المحتمل للمتغيرات المالية على النمو الاقتصادي في سنغافورة وسريلانكا في مدى العقود الأربعة الماضية.

3- دراسة (حسن، عبد الستار رائف) (2022) بعنوان (تأثير بعض مؤشرات السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2021) دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك)، تقوم هذه الدراسة على مشكلة مفادها ان السياسة النقدية في العراق تعاني من تقلبات كثيرة في عرض النقود وأسعار الصرف فضلا عن عدم استخدام أدوات السياسة النقدية بالشكل الصحيح مما تسبب في ظهور العديد من المشاكل في حجم المعروض النقدي ومزاد العملة وازدياد ظاهرة غسل الأموال وهذا يتسبب في موجات تضخمية في البلد، هدفت هذه الدراسة الى توضيح تأثير بعض متغيرات السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها انه عندما تم تثبيت أسعار الصرف في مزاد العملة فان هذا القرار أدى الى اثار سلبية في عرض النقود وبدل من ان يتم توجيه الأموال الى تباع في مزاد العملة الى الاستثمار في الداخل تم استخدام جزء كبير منها في عمليات غسل الأموال، واوصت هذه الدراسة انه يجب على البنك المركزي اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل ضبط سعر الصرف من خلال مزاد العملة الذي اصابته الكثير من الشبهات وذلك عن طريق تغيير قوانين سعر الصرف الحالية والاتجاه الى تثبيت سعر الصرف على غرار ما موجود في كثير من البلدان المجاورة وهذا القرار يؤدي الى تقليل عمليات غسل الأموال بشكل كبير.

4- دراسة (فليح وثويني) (2023) بعنوان (فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية في العراق بعد عام 2003)، تبنت هذه الدراسة مشكلة مفادها تحديد العوامل والخصائص التي يمكن من خلالها معرفة فاعلية السياسة النقدية في الوصول الى الأهداف الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي، وهدفت هذه الدراسة الى توضيح أهمية تطبيق اهداف البنك المركزي من خلال تطبيق السياسة النقدية الفعالة ومن اهم هذه الأهداف تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية من خلال اتباع نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس الحر في السوق وإتاحة فرص العمل فضلا عن تعزيز التنمية المستدامة في البلد، وتوصلت هذه الدراسة الى ضعف دور السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية بسبب ارتباطها بالتوجهات الحكومية وهذا يتعارض مع مبادئ البنك



المركزي التي تدعو الى الاستقلالية، واهم ما اوصت بهي هذه الدراسة العمل على تقليل الضغط على السياسة النقدية من خلال تنويع مصادر الدخل في البلد.

5- دراسة (عواد، خالد روكان واخرون) (2024) بعنوان (الاستدامة المالية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق للمدة (2004-2021))، قامت هذه الدراسة على مشكلة مفادها هل ان الاستدامة المالية حققت النمو الاقتصادي المستدام في العراق اثناء مدة الدراسة، واستندت الدراسة الى فرضية مفادها انه لا يمكن الوصول الى النمو الاقتصادي المستدام في اقتصاد ريعي يعتمد فقط على مصدر واحد من الإيرادات الا وهي الإيرادات النفطية مما يؤدي الى عدم استقرار مؤشرات الاستدامة المالية، وهدفت الدراسة الى البحث عن الطرق التي من شأنها تفعيل دور الاستدامة المالية من اجل الوصول الى النمو الاقتصادي المستدام، وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج أهمها ان الاستدامة المالية في العراق وقدراتها على النمو الاقتصادي المستدام ارتبطت بأسعار النفط وهذا يثبت فرضية البحث، ووصت الدراسة على أهمية تنويع مصادر الدخل مثل الاستثمار الأسهم والسندات والعقارات من اجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

نلاحظ من خلال الدراسات أعلاه انه لم يتم تسلط الضوء على ادوات السياسات المالية والنقدية وأثرها على النمو الاقتصادي المستدام بشكل مباشر، لهذا حاولت هذه الدراسة التركيز على قياس وتحليل أثر هذه السياسات على النمو الاقتصادي المستدام باستناد الى التجربة في سنغافورة واستلهاج الدروس المفيدة من هذه التجربة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

أولاً: مفهوم السياسة المالية: ان التقدم الذي حصل في علم المالية العامة في أفكاره وادواته وأهدافه وما تبع ذلك من زيادة الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية كل هذا أدى الى تعدد وتنوع مفاهيم السياسة المالية وهذا أدى الى احداث التأثير في الاقتصاد القومي في البلد من اجل تحقيق الأهداف التي يرغب افراد المجتمع في الوصول اليها من خلال تحسين تخصيص الموارد المتاحة وتوزيع الدخل وزيادة مستوى الطلب الكلي من اجل الوصول الى مستوى التشغيل الكامل حتى يتم تحقيق النمو الاقتصادي المنشود مع العمل على المحافظة على المستوى العام للأسعار كل هذا المتعارضة تعمل السياسة المالية الى تحقيق التوافق فيما بينها من خلال استخدام ادواتها ووسائلها المالية. (العراقي، 2018، 165).

السياسة المالية هي جملة من التدابير التي تقرر الحكومة في أي بلد تطبيقها من خلال تعديل مستويات الإنفاق الحكومي والضرائب من اجل التأثير على الاقتصاد الوطني بما يؤدي الى تحقيق اهداف اقتصادية مثل النمو الاقتصادي المستدام، خفض البطالة، معالجة التضخم، الوصول الى الاستقرار المالي، وحتى تتمكن الجهات المعنية في بلد معين من الوصول الى هذه الأهداف فانه يتم تقسيم السياسة المالية إلى سياسة مالية انكماشية (زيادة الضرائب او تقليل الإنفاق) للحد من التضخم أو تقليص العجز المالي او سياسة مالية توسعية تتمثل في (تقليل الضرائب او زيادة الإنفاق) لتحفيز الاقتصاد (سعود، 2023، 68).

ثانياً: اهداف السياسة المالية: ان السياسة المالية تعد جزءاً أساسياً من السياسة الاقتصادية العامة في أي بلد وهي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من شأنها دعم الاستقرار الاقتصادي من اجل الوصول الى النمو الاقتصادي المستدام وان اهم أهداف السياسة المالية بشكل عام ما يلي. (كريم وبحيت، 2024، 59).

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ان الهدف الاساسي للسياسة المالية هو الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني في البلد، ويتم هذا الامر من خلال ضبط التضخم، والعمل على تقليل من البطالة، واستقرار



الأسعار ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تستخدم الحكومة أدوات مالية مثل تعديل معدلات الضرائب، وزيادة أو تقليص الإنفاق الحكومي.

2- تحفيز النمو الاقتصادي: إن تشجيع النمو الاقتصادي يتم من خلال استثمار الأموال العامة في مشاريع البنى التحتية وتقديم الحوافز الضريبية للمستثمرين والشركات وعندما تحس الحكومة أن هناك حاجة لتنشيط الاقتصاد تقوم بزيادة الإنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب لزيادة الاستهلاك والاستثمار في البلد.

3- العدالة الاجتماعية: إن تحقيق العدالة الاجتماعية يعد من الأهداف الرئيسية للسياسة المالية ويتم الوصول له من خلال إعادة توزيع الثروات والموارد بشكل عادل بين أفراد المجتمع من خلال برامج الدعم الاجتماعي، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة، وزيادة الضرائب على الأفراد ذات الدخل المرتفعة لتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع.

4- إدارة الدين العام: إن الحكومة تهدف إلى إدارة مستويات الدين العام من خلال العمل على تقليل العجز المالي الذي بدوره يمنع وقوع الأزمات المالية في البلد ومن الأدوات التي تستخدم الحكومة لتحقيق هذا الهدف هي إصدار السندات الحكومية أو تقليص النفقات غير الضرورية التي تساعد في تقليل الدين العام في البلد.

وهناك أهداف أخرى مثل تحقيق التوازن الخارجي، والتأثير على توزيع الدخل، والتحكم في التضخم، والاستجابة للالتزامات الاقتصادية تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها من أجل الوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام الذي يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين على المدى البعيد.

ثالثاً: أدوات السياسة المالية: إن أدوات السياسة المالية مهمة جداً من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى الجهات ذات العلاقة في أي بلد من الوصول إليها وتنقسم إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة وهي كما يلي:

1- الإيرادات العامة: إن الإيرادات العامة من المؤشرات الأساسية للسياسة المالية لأنها تؤثر بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية في أي بلد من خلال تأثيرها على الطرف الثاني من الموازنة العامة المتمثل بالنفقات التشغيلية والاستثمارية ومن أهم مصادر الإيرادات العامة كما يلي. (العبدلي والكصب، 2023، 377-379).

● الإيرادات الاقتصادية: المتمثلة بالضرائب إن هذه الأداة تعد من أهم الأدوات المباشرة في السياسة المالية حيث تستخدمها الحكومة كوسيلة لزيادة أو تقليل الإيرادات العامة، ومعالجة التضخم، ومن خلال تعديل مستويات الضرائب تستطيع الحكومة التأثير في سلوك الأفراد والشركات كل هذا يؤدي إلى تغيير الطلب الإجمالي في الاقتصاد وتنقسم إلى الضرائب التصاعدية أي تزداد مع زيادة دخل الأفراد أو الشركات مما يؤدي لتقليل التفاوت الاجتماعي، والضرائب التنزلية إذا يتم فرض ضريبة ثابتة على الجميع بغض النظر عن حجم دخولهم، والضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة التي تفرض على السلع والخدمات، أما الرسوم فهي الأموال التي تحصل عليها الدولة بشكل منتظم من خلال الخدمات التي تقدمها للأفراد والشركات وهي تعد من أهم مصادر الإيرادات العامة.

● الإيرادات السيادية: المتمثلة بأموال الدولة وهي الدومين العام أي الأموال المملوكة للدولة مثل الطرق والجسور إن هذا الدمين ليس به مردود مادي لان خدماته تقدم بشكل مباشر للأفراد وبدون أي مقابل، والدومين الخاص هو الدومين الذي يدر إيراد من خلال الأملاك التي تملكها الدولة مثل الدومين العقاري والدومين الاستخراجي والدومين المالي، أما الثمن العام فهو الأموال التي تحصل عليها الدولة من بيعها للمنتجات والخدمات التي تنتجها مشاريعها العامة الصناعية والتجارية، وإن الدولة هي التي



تحدد الهدف من هذه المشاريع ففي بعض الأحيان يكون الهدف مالي وأحيان أخرى يكون الهدف اجتماعي.

● الإيرادات الائتمانية: هذه الإيرادات تتمثل في القروض العامة التي تعد من الإيرادات الاستثنائية التي تلجأ لها الدول من أجل معالجة حالة العجز المالي التي تصيب موازنتها العامة، والإعانات التي تقدمها الدولة من أجل دعم شريحة معينة مثل الإعانات الاقتصادية التي تقدم إلى الصناعات الناشئة من أجل تحسين إنتاجها وبالتالي زيادة إيراداتها، إضافة إلى الإصدار النقدي الذي تلجأ إليه الدول من أجل الوصول إلى التضخم المخطط الذي يؤدي إلى تنشيط الحياة الاقتصادية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة.

2- الإنفاق العام: هو الأداة الأساسية الأخرى في السياسة المالية وتتضمن هذه الأدوات استثمارات في البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة مثل الدفاع والتعليم والصحة ويمكن استخدام هذا الإنفاق لتحقيق أهداف اقتصادية متنوعة مثل تحفيز النمو الاقتصادي أو معالجة الركود الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات وينقسم الإنفاق الحكومي إلى الإنفاق التوسعي الذي يعني زيادة الإنفاق العام لتحفيز الاقتصاد في فترات الركود، والإنفاق الإنكماشى الذي يتم اللجوء له للحد من التضخم أو التقليل من العجز المالي. (عبد واخرون، 2019، 199).

3- الدين العام: إن الدين العام هو أحد أدوات السياسة المالية الأساسية إذ تقوم الحكومة بإصدار سندات أو اقتراض الأموال من الأسواق المحلية والدولية، حيث يستخدم الاقتراض عندما تكون النفقات العامة أعلى من الإيرادات المتاحة، وعلى الرغم من أن الاقتراض يمكن أن يساهم في تحفيز الاقتصاد إلا أن ارتفاع مستوى الدين العام قد يؤدي إلى زيادة الفوائد المدفوعة مما يشكل عبئاً على الموازنة العامة وهذا يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي المستدام. (العنزي، واللهبي، 2024، 274).

إن أدوات السياسة المالية تعد من الأدوات المهمة التي تستخدمها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المنشودة مثل ضمان استقرار الأسعار، وتوفير فرص العمل، والوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام، أن هذه الأدوات تعد فعالة في تحفيز الاقتصاد الوطني في فترات معينة إلا أن استخدامها بشكل غير مدروس تؤدي إلى أزمات اقتصادية مثل التضخم أو زيادة العجز المالي، هنا يجب أن يتم توظيف هذه الأدوات بحذر وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة من أجل تحقيق الاستدامة المالية.

رابعاً: دور السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي المستدام: إن السياسة المالية تعتبر من الأدوات الأساسية التي يتم استخدامها من قبل أي حكومة رشيدة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في أي بلد، ويتم ذلك خلال التحكم بطرفي الموازنة العامة الأ وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة بكل أشكالها، إن السياسة المالية تلعب دوراً أساسياً في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من خلال استخدام أدواتها المختلفة التي تم ذكرها سابقاً لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام، ويتم ذلك من خلال إعادة توزيع الموارد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية عن طريق الاستثمار في قطاعات مثل التعليم، الصحة، والنقل فعندما يتم توفير تعليم ذو جودة عالية ورعاية صحية متقدمة فإن هذا يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية الذي يزيد من النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

فضلاً عن أنه يمكن للسياسة المالية أن تؤثر بشكل كبير في تشجيع الاستثمارات الخاصة عن طريق توفير الحوافز المالية مثل الإعفاءات الضريبية بكل أشكالها أو الدعم المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كل هذا يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلي والأجنبي هذه الاستثمارات تنشيط النمو الاقتصادي في أي بلد مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى أنها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة من خلال توجيه جزء من النفقات العامة إلى فئات المجتمع ذات الدخل المحدود وهذا يمكن من تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي الأمر الذي يساهم في



تعزيز النمو الاقتصادي المستدام لان التنمية المستدامة لا تعتمد فقط على تحقيق النمو الاقتصادي ولكن تشمل العمل على تحسين مستويات المعيشة لجميع افراد المجتمع. (عداي وخطاب، 2024، 38).

خامسا: التحديات التي توجه السياسة المالية: على الرغم من الاهمية الكبيرة للسياسة المالية في دعم وتحقيق النمو المستدام في أي بلد إلا أنها تواجه عدة تحديات أبرزها التنوع الاقتصادي، وترشيد الإنفاق العام، والعجز الموازني وهي كما يلي. (بيرش، 2019، 143).

1- التنوع الاقتصادي: يعد التنوع الاقتصادي من اهم الأهداف للسياسة المالية في أي بلد من اجل تحقيق النمو المستدام، وان اغلب اقتصادات البلدان النامية تعتمد على قطاع واحد مثل القطاع النفطي او السياحي او الزراعي هذا الاعتماد يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر التقلبات الحادة في الأسعار أو الطلب على هذه القطاعات مما يعرض الاقتصادات لأزمات اقتصادية بشكل متكرر، إضافة الى ان البنية التحتية غير الكافية في هذه البلدان وان التنوع الاقتصادي يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والقطاعات الصناعي والخدمي وهذا يتطلب اجراء تحولات كبيرة في استراتيجية الإنفاق الحكومي، فضلا عن الانتقال إلى المهارات والتكنولوجيا تحتاج العديد من الاقتصادات إلى تحديث نظام التعليم وتطوير التكنولوجيا لدعم الصناعات الجديدة وهذا يعد تحدي كبير ظل قلة الموارد.

2- ترشيد الإنفاق الحكومي: ان ترشيد الإنفاق الحكومي يعد من أكبر التحديات التي تواجه الحكومات في أي بلد من اجل تحقيق التوازن المالي، ويشمل هذا الإنفاق على المشاريع التنموية والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، وبين المصاريف التشغيلية والاستثمارية، وفي بلدان كثيرة يشكل الإنفاق الحكومي على الرواتب ودعم السلع والخدمات جزء كبير من الموازنة العامة وهذا يقلل من قدرة الحكومة على استثمار الموارد في مشاريع تنموية أو برامج اجتماعية طويلة الأجل، فضلا عن الضغوط السياسية اذ تواجه الحكومة ضغوطاً من جهات سياسية أو اجتماعية لزيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع أو البرامج التي تعود بالنفع المباشر على قطاعات تابعة لهم مما يؤدي إلى ارتفاع العجز المالي.

3- العجز الموازني: يقصد به الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية وان الحكومة تعتمد على الاقتراض الداخلي والخارجي لسد هذا العجز الذي يشكل أحد التحديات الرئيسية للسياسة المالية في أي بلد مما يؤدي إلى تراكم الديون الداخلية والخارجية وبالتالي زيادة العبء المالي على الأجيال القادمة الذي يؤثر على النمو الاقتصادي ويقلل من قدرة الحكومة على القيام باستثمارات كبيرة في المستقبل، إضافة الى ارتفاع تكلفة الاقتراض لأنه مع تزايد العجز قد ترتفع أسعار الفائدة على الدين العام وهذا يزيد من عبء سداد الفوائد ويقلل من فعالية السياسة المالية، فضلا عن وجود تحديات أخرى تواجه واضعي السياسة المالية في أي بلد مثل التحديات البيئية، والتضخم وتقلبات الأسعار، الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتغيرات في بيئة الأعمال العالمية، والاقتصاد غير الرسمي.

ومن اجل مواجهة هذه التحديات هناك استراتيجيات يتم اتباعها من الحكومات مثل تحقيق التوازن المالي المستدام بين الإيرادات والنفقات عن طريق تحسين تحصيل الضرائب وتخفيف الدعم غير المستهدف، وتنويع مصادر الإيرادات من خلال الاستثمار في قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا، والصناعات التحويلية، والطاقة المتجددة، التي تساهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات، والعمل على اجراء إصلاحات إدارية وبيروقراطية التي تساعد في زيادة الشفافية ومكافحة الفساد، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق تقديم حوافز ضريبية كل ما تقدم يساعد في دعم النمو الاقتصادي المستدام في أي بلد.



المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة النقدية

أولاً: مفهوم السياسة النقدية: هي مجموعة من الإجراءات والتوجهات التي يعتمدها عليها البنك المركزي في أي بلد من أجل التحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني بهدف التأثير على التضخم، وأسعار الفائدة، والنمو الاقتصادي، هناك نوعان رئيسيان من السياسة النقدية وهي السياسة النقدية التوسعية التي تهدف إلى زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد الوطني في أي بلد ويتم تبني هذه السياسة في أوقات الركود الاقتصادي أو من أجل معالجة مشكلة البطالة، حيث يسعى البنك المركزي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، والسياسة النقدية الانكماشية التي تهدف إلى تقليل المعروض النقدي ورفع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى تقليص الضغط التضخمي، وتعد السياسة النقدية من الأدوات الأساسية التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من أجل ضمان النمو المستدام. (عبد الرحيم ورشيد، 2022، 153).

ثانياً: أهداف السياسة النقدية: هناك مجموعة من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من أبرز هذه الأهداف ما يلي. (طه وعبد الله، 2023، 74).

- 1- الاستقرار المالي والسعري: يهدف البنك المركزي إلى التحكم في معدل التضخم من خلال التأثير على مستوى العام للأسعار في الاقتصاد الوطني وتعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي من أجل ضمان بيئة اقتصادية مستقرة للمستهلكين والشركات.
 - 2- دعم النمو الاقتصادي: تهدف السياسة النقدية من خلال إدارة العرض النقدي وأسعار الفائدة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق استدامته من أجل زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل.
 - 3- تحقيق التوازن في سوق العمل: تعمل السياسة النقدية على تقليل معدلات البطالة وزيادة فرص العمل من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وتحقيق النمو الاقتصادي.
 - 4- استقرار سعر الصرف: إن البنك المركزي يهدف إلى الحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة ثقة المستثمرين.
- من خلال الأهداف أعلاه تسعى السياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني في أي بلد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وصولاً إلى التنمية الاقتصادية المستدامة.
- ثالثاً: أدوات السياسة النقدية:** إن الجهة المسؤولة عن تطبيق السياسة النقدية في أي بلد والمتمثلة في البنك المركزي تستخدم العديد من الأدوات النقدية لتنفيذ هذه السياسة ومن هذه الأدوات ما يلي. (عبد الهادي وعباس، 2022، 230).

- 1- سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة من الأدوات الأكثر استخداماً في السياسة النقدية ويكون ذلك عن طريق اتجاهين الأول عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة فإن هذا الإجراء يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض مما يقلل من الاستهلاك والاستثمار، أما الاتجاه الثاني فهو عندما يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة هنا يصبح الاقتراض أرخص وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاقتصادي.
- 2- عمليات السوق المفتوحة: تشمل هذه العمليات بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة فعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية هذا يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي في الأسواق وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة، أما إذا قام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية فإن هذا يؤدي خفض المعروض النقدي وبالتالي زيادة أسعار الفائدة.



3- الاحتياطي الإلزامي: هي النسبة التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كودائع احتياطية وإذا ما تم رفع هذه النسبة فإن ذلك يحد من قدرة البنوك على إقراض الأموال للمستثمرين مما يقلل من المعروض النقدي في الأسواق والعكس صحيح.

وهناك أدوات نقدية أخرى يتم استخدامها من قبل البنك المركزي من أجل التأثير على حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع الموجود في الأسواق بما يخدم النمو الاقتصادي المستدام مثل الأدوات النقدية المباشرة مثل تنظيم الائتمان الاستهلاكي والحد من القروض التي يتم استخدامها لأغراض المضاربة في سوق الأوراق المالية وغيرها من الأدوات.

رابعاً: دور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي المستدام: ان السياسة النقدية تلعب دوراً أساسياً في دعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال التأثير على الأنشطة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال عندما يتم تطبيق سياسة نقدية توسعية من قبل البنك المركزي مثل زيادة عرض النقود أو خفض أسعار الفائدة هنا يتم تشجيع الافراد والشركات على الاقتراض من أجل الاستثمار في مشاريع جديدة مما يؤدي الى تحفيز النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تعزيز التوظيف وتحفيز الاستثمار بشكل كبير.

وعندما يتم تطبيق سياسة نقدية انكماشية مثل تقليص عرض النقود أو رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي عند ارتفاع معدلات التضخم أو تكون الأسعار غير مستقرة بهدف السيطرة على التضخم وعلى الرغم من أن هذه السياسة قد تحد من الاستثمار في المدى القصير إلا أنها تحقق استقرار في الاقتصاد الوطني وضمان استدامة النمو الاقتصادي المستدام على المدى البعيد. (فليح وثويني، 2023، 211).

خامساً: التحديات التي توجه السياسة النقدية: ان السياسة النقدية تعتبر من أهم الأدوات التي يعتمد عليها البنك المركزي في أي بلد من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وصولاً الى النمو المستدام، ولكن تواجه هذه السياسة العديد من التحديات التي تؤثر على قدرتها في الوصول الى أهدافها وفي مقدمتها التضخم واستقرار الأسعار، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، ظاهرة الدولار، إشكالية الثالوث المستحيل، واستقلالية السياسة النقدية، هذه التحديات سيتم استعراضها فيما يلي. (حسون، 2011، 12).

1- التضخم واستقرار الأسعار: ان التضخم هو أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة النقدية لأنه يقلل من القدرة الشرائية للمواطنين هنا يحاول البنك المركزي من خلال ادواته مثل خفض أو رفع سعر الفائدة للحد من التضخم هذا الامر يؤثر بشكل مباشر على استقرار الأسعار.

2- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية: هذا التحدي يتمثل بتعارض القرارات التي تتخذها الحكومة في بعض الأحيان فعل سبيل المثال إذا قررت الحكومة من خلال أدوات السياسة المالية تحفيز الاقتصاد عن طريق زيادة الانفاق العام هذا القرار قد يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم مما يضغط على البنك المركزي للتدخل من أجل مكافحة التضخم هنا يكمن التحدي في إيجاد توازن بين هذه السياسات لتجنب التضارب الذي قد يؤدي إلى اضطراب الفعالية الاقتصادية.

3- الدولار: المقصود بها استخدام العملة الأجنبية مثل الدولار بدلاً من العملة الوطنية في المعاملات الاقتصادية المحلية، هذه الظاهرة تعد من التحديات التي تواجه السياسة النقدية لان البنك المركزي يفقد سيطرته على السيولة النقدية من العملة الوطنية وأسعار الفائدة لذا يكون الاقتصاد أكثر عرضة للتقلبات لان الاعتماد على العملة الأجنبية يحد من قدرة البنك المركزي في معالجة ظاهرة التضخم واستقرار الأسعار باستخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية.

4- إشكالية الثالوث المستحيل: أو ما يسمى بالتضارب بين الأهداف الثلاثة هذه الأهداف المتناقضة هي الاستقرار النقدي، حرية حركة رأس المال النقد الأجنبي، والاستقلالية في السياسة النقدية في تحديد



سعر الفائدة وحجم المعروض النقدي وفقاً لهذه النظرية لا يمكن لأي بلد الحفاظ على سعر صرف ثابت وفي الوقت نفسه فتح أسواقها المالية بالكامل وتكون لديها سياسة نقدية مستقلة على سبيل المثال إذا كان هناك بلداً ما يطبق سياسة سعر الصرف الثابت ويحاول في الوقت نفسه جذب الاستثمارات الأجنبية فإنه هنا سيواجه صعوبة في الحفاظ على استقلالية سياسته النقدية.

5- استقلالية السياسة النقدية: ان البنك المركزي في كثير من الأحيان يواجه تحديات تتعلق بالتدخل الحكومي والضغط السياسي في اتخاذ قرارات السياسة النقدية هنا يتطلب تحقيق الاستقلالية تحقيق توازن دقيق بين التعاون مع الحكومة في الأوقات الاقتصادية الصعبة من جهة وعدم التأثير بالمصالح السياسية قصيرة الأجل التي قد تؤثر على القرارات النقدية من جهة أخرى.

6- تأخر تأثير أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد: ان من أبرز التحديات التي تواجه واضعي السياسة النقدية هو التأخر في تأثير أدواتها على الاقتصاد، فعلى سبيل المثال عندما يقرر البنك المركزي رفع سعر الفائدة أو يتخذ إجراءات نقدية أخرى تأثير هذه الإجراءات على الاقتصاد قد يستغرق أشهر أو حتى سنوات هذا التأخر في التأثير يعقد من مهمة البنك المركزي في التنبؤ بتأثيرات قراراته على التضخم والنمو الاقتصادي مما يجعل من الصعب تحديد الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

سادساً: أوجه التشابه والاختلاف بين السياسة المالية والسياسة النقدية: تعد السياسة المالية والسياسة النقدية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومة والبنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو المستدام، ورغم أن كليهما يهدف إلى تعزيز الأداء الاقتصادي وتكامل الواحدة الأخرى، لكن هناك فروقات هامة بين هذه السياسات من حيث الأهداف، الجهات المعنية، والأدوات المستخدمة وفيما يلي توضيح هذه الفروقات. (عبد اللطيف وخماس، 2017، 323).

1- أوجه التشابه بين السياسة المالية والسياسة النقدية ومنها:

- الهدف العام: ان كلا السياستين تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي من خلال تحقيق استقرار الأسعار خفض معدلات البطالة، وزيادة النمو الاقتصادي المستدام، فضلا عن سعي السياستين إلى تحقيق الاستقرار المالي وتحفيز الاستثمار وهذا يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الكلي في أي بلد.
- التفاعل مع الأسواق المالية: تؤثر كل من السياسة المالية والنقدية على الأسواق المالية بشكل مباشر على سبيل المثال عند اتخاذ قرارات حول سعر الفائدة من قبل السياسة النقدية أو الإنفاق الحكومي من قبل السياسة المالية هذا قد يؤثر على أسعار الأصول مثل الأسهم والسندات.

2- أوجه الاختلاف بين السياسة المالية والسياسة النقدية ومنها:

- الجهة المسؤولة: ان السياسة المالية يتم تنفيذها من قبل الحكومة وعادة ما تشرف على تنفيذها وزارة المالية وهي تهتم بالإيرادات والنفقات العامة، اما السياسة النقدية فيتم تنفيذها من قبل البنك المركزي وهي تهتم في تحديد معدل سعر الفائدة وعرض النقود.
- الأدوات المستخدمة: ان السياسة المالية تستخدم ادواتها مثل زيادة أو تقليص الضرائب والإنفاق الحكومي، والحوافز المالية مثل الإعفاءات الكمركية، اما السياسة النقدية فأنها تستخدم أدوات أخرى مثل تغير اسعار الفائدة، وعمليات السوق المفتوحة (شراء وبيع السندات الحكومية)، ومتطلبات الاحتياطي للبنوك وغيرها من اجل معالجة حالات اقتصادية معينة مثل التضخم والركود الاقتصادي.
- التركيز والأثر: تهدف السياسة المالية إلى التأثير المباشر على العرض والطلب في الاقتصاد من خلال التغييرات في الضرائب أو الإنفاق الحكومي لكنها أقل مرونة من السياسة النقدية، اما السياسة النقدية تركز على التحكم في أسعار الفائدة وعرض النقود وهو تأثير غير مباشر وهي أكثر مرونة من السياسة المالية.



المبحث الرابع: الإطار النظري للنمو الاقتصادي المستدام

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي المستدام: يقصد به النمو الذي يحقق توازناً بين النمو الاقتصادي وبنفس الوقت يسعى الى المحافظة على الموارد الطبيعية وضمان العدالة الاجتماعية ويعد من اهم اهداف السياسات الاقتصادية ويهدف هذا النمو إلى الوصول الى تنمية اقتصادية طويلة الأمد تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير على احتياجات الأجيال القادمة وهو لا يقتصر فقط على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يزيد عن 5% بل يشمل أيضاً تحسين جودة الحياة للأفراد المجتمع. (الفحل، 2022، 438).

ثانياً: خصائص النمو الاقتصادي المستدام: ان هذا النمو يشمل عدة خصائص اقتصادية وبيئية واجتماعية مترابطة تهدف الى خدمة المجتمع وهي كما يلي. (عواد، 2024، 447).

- 1- الخصائص الاقتصادية للنمو المستدام: ان النمو المستدام يعتمد على التنوع الاقتصادي بحيث لا يكون معتمداً على قطاع اقتصادي واحد فقط لان هذا يقلل من التبعية الاقتصادية، ويتم تحقيق النمو المستدام من خلال زيادة الإنتاجية بشكل مستدام عن طريق تحسين استخدام الموارد المتاحة وزيادة الكفاءة في الإنتاج، فضلا عن ان النمو المستدام يعتمد على استثمارات تدعم المشاريع التي تعود بالنفع على الاقتصاد على المدى البعيد مثل التعليم، والبنية التحتية، والذكاء الاصطناعي.
- 2- الخصائص البيئية للنمو المستدام: ان أحد أركان النمو الاقتصادي المستدام المهمة هو الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث وعدم الإفراط في استنزاف الموارد الطبيعية والعمل على زيادة استخدام الطاقة المتجددة، وتعزيز مفهوم ادارة النفايات عن طريق إعادة التدوير والتخلص من النفايات بطريقة تحترم البيئة وتقلل من تأثيراتها السلبية، واستخدام الموارد الطبيعية المتاحة بطرق أكثر كفاءة وفاعلية بما يضمن استدامتها ويساهم في تقليل الضغط على البيئة.
- 3- الخصائص الاجتماعية للنمو المستدام: يشمل النمو المستدام ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع والقضاء على الفقر عن طريق توزيع فوائد النمو بشكل عادل على الجميع، إضافة الى خلق فرص عمل جديدة ومستدامة مع التأكيد على تحسين ظروف العمل وضمان حقوق العمال، وتحسين مستويات المعيشة للأفراد في المجتمع بشكل شامل.

ثالثاً: مؤشرات النمو الاقتصادي: هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس النمو الاقتصادي المستدام ومنها ما يلي. (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، اعداد متفرقة).

- 1- الناتج المحلي الإجمالي المعدل حسب العوامل البيئية: يعد أحد أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي التقليدي اما بالنسبة للنمو المستدام يتم تعديل هذا المؤشر ليأخذ في الحسبان التأثيرات البيئية للنشاطات الاقتصادية مثل التلوث واستهلاك الموارد الطبيعية وبالتالي يمكن أن يشير الناتج المحلي الإجمالي المعدل إلى ما إذا كان النمو يحقق توازناً بين العوائد الاقتصادية وبنفس الوقت المحافظة على البيئة.
- 2- الاستثمار في الطاقة المتجددة: يعتبر الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح من أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام، كما أن الاعتماد على الطاقة المتجددة يساهم في خلق فرص عمل جديدة ودعم الاقتصادات المحلية، ويقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري.
- 3- العدالة الاجتماعية وتقليص الفقر: ان التركيز على تحسين العدالة الاجتماعية وتقليص معدلات الفقر يعد من مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام ويشمل ذلك تحسين مستويات التعليم والصحة، وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع بشكل عادل.
- 4- الابتكار التكنولوجي: ان الابتكار في التكنولوجيا يعد من اهم المحركات الرئيسة للنمو المستدام مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتحليلات البيانات، لأنها أدوات مهمة تساعد في تحسين



الإنتاجية وتقليل هدر الموارد، كما أن الاعتماد على التقنيات النظيفة والذكية يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي بطريقة تحافظ على البيئة.

وهناك مؤشرات أخرى مثل متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، ونسبة الدين العام الى الناتج المحلي، ومتوسط نصيب الفرد من غاز ثنائي أكسيد الكربون، ونسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: العوامل التي يتركز عليها النمو الاقتصادي: ان النمو الاقتصادي يعتمد على عدة عوامل التي تعمل معاً من اجل دفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام ومن أبرز هذه العوامل ما يلي. (علي وعبيد، 2020، 189).

1- رأس المال البشري: ان رأس المال البشري يعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي واستدامته، يشمل ذلك المهارات، التعليم، والخبرة التي يمتلكها الأفراد في المجتمع وهذا يؤدي الى زيادة قدرتهم على الابتكار والإنتاج مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

2- الاستثمار في البنية التحتية: ان البنية التحتية المتقدمة تعد من اهم العوامل الاساسية التي تسهم في النمو الاقتصادي مثل شبكات الكهرباء والمياه والطرق، مما يشجع الاستثمار المحلي والأجنبي ويعزز النمو الاقتصادي.

3- الابتكار والتكنولوجيا: تعتبر التكنولوجيا والابتكار من العوامل الجوهرية التي تؤثر في النمو الاقتصادي لان ذلك يسهم في زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف ويؤدي إلى خلق أسواق جديدة وتطوير صناعات حديثة ان البلدان التي تواكب التطور التكنولوجي وتهتم بالبحث والتطوير تكون أكثر قدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وهناك عوامل أخرى مثل الاستثمار وطبيعة السياسات الحكومية والتجارة الدولية والاستقرار السياسي والاجتماعي وحجم الموارد الطبيعية.

المبحث الخامس

قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي المستدام

أولاً: متغيرات البحث:

1- السياسة المالية (الانفاق العام % من الناتج) X_1 : المصروفات هي المدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية التي تقوم بها الحكومة في تقديم السلع والخدمات. وهي تشمل تعويضات الموظفين (كالأجور والرواتب)، والفوائد والإعانات المالية، والمنح، والإعانات الاجتماعية، والمصاريف الأخرى كالإيجارات وأرباح الأسهم. (عبد واخرون، مصدر سابق، 199).

2- السياسة النقدية (المعروض النقدي بمعناه الواسع % من الناتج) X_2 : هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية. (عبد الهادي وعباس، مصدر سابق، 230).

3- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Y): هو مقياس اقتصادي شامل يستخدم لتقدير القيمة النقدية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها داخل حدود بلد معين خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنوية او ربع سنوية، ويسمى (محلي) لأنه يحسب الإنتاج داخل حدود البلد سواء كانت جنسية المنتجين محلية او اجنبية، ويسمى (اجمالي) لأنه يضم جميع الأنشطة الاقتصادية التي



تم انتاجها في القطاع العام والقطاع الخاص، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الكلية التي يتم استخدامها لقياس قوة الاقتصاد وأدائه في بلد معين، ويساعد في مقارنة اقتصادات البلدان ومتابعة تطورها عبر الزمن، وهذا يساعد الحكومات والمحللين في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية وتقييم نتائجها، ويمكن حسابه باستخدام ثلاثة طرق أساسية وهي طريقة الإنتاج، طريقة الانفاق، طريقة الدخل. (حسن، 2022، 413).

وقد تم استخدام النموذج اللوغاريتمي للطرف الايسر والمعادلة تكون كالتالي:

$$\text{Log}(Y) = B_0 + B_1 (X_1) + B_2 (X_2) + u_i$$

ثانياً: بيانات البحث: تتكون بيانات البحث من سلسلة زمنية وهي كالتالي:

جدول (1) متغيرات البحث

السنة	الانفاق العام (%) الناتج المحلي الاجمالي - X1	المعرض النقدي بمغناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي - X2	الناتج المحلي الاجمالي - Y (مليون دولار)
2000	15.72	103.18	140533.30
2001	18.17	112.45	139028.39
2002	16.15	108.82	144482.97
2003	15.94	114.53	151054.43
2004	14.39	106.45	166069.21
2005	12.59	103.33	178302.40
2006	13.06	111.10	194361.68
2007	12.15	109.12	211896.06
2008	14.5	121.71	215844.71
2009	14.3	131.45	216120.89
2010	12.41	123.28	247501.10
2011	12.77	126.18	262883.13
2012	12.38	128.91	274543.31
2013	12.38	128.85	287769.79
2014	13.15	128.45	299095.08
2015	15.93	122.86	307998.55
2016	14.42	127.28	319541.03
2017	14.29	122.23	333846.56
2018	14.68	118.48	345370.87
2019	14.17	123.27	349888.46
2020	25.75	148.62	336541.23
2021	16.28	130.12	369376.90
2022	14.82	134.00	384550.91
2023	17.3	137.58	391555.14

*البنك الدولي، 2025، بيانات منشورة، <https://data.albankaldawli.org>

ان دراسة التقلبات الاقتصادية يعتبر من المواضيع الاساسية في علم الاقتصاد الكلي إذ تبين هذه التقلبات طبيعة التفاعل بين السياستين المالية والنقدية محل الدراسة مع الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة، وهما يشكلان متغيرين اساسيين في التأثير على المسار العام للنشاط الاقتصادي في سنغافورة، ومن خلال تحليل



البيانات الموضحة في الجدول رقم (1) أعلاه للفترة (2000–2023) يمكن الوقوف على أبرز مظاهر التقلبات الاقتصادية والعوامل الموجهة لها في دولة سنغافورة إذ نلاحظ أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي سجلت مستويات عالية نسبياً في بداية الألفية (2000–2002) بمتوسط (16–18%)، وهو ما يدل على تبني سياسات مالية توسعية مرتفعة نسبياً، إلا أن هذه النسبة انخفضت بشكل تدريجي لتصل إلى ادناه مستوى لها في عام 2007 بنسبة (12.15%)، الأمر الذي يتماشى مع ما تؤكد عليه دائماً النظرية الكينزية حول تراجع دور السياسة المالية في فترات الاستقرار الاقتصادي، ومع بداية الأزمة المالية العالمية بين عامي (2008–2009)، ارتفع الإنفاق العام في استجابة توسعية في سنغافورة ليصل إلى (14.5%)، من أجل تحفيز الطلب الكلي، إلا أننا نلاحظ أن الارتفاع الأعلى ظهر في عام 2020، حيث بلغ الإنفاق العام (25.75%) بسبب جائحة كورونا، ولكن بعد هذه الصدمة شهد الإنفاق تراجع إلى مستويات أكثر اعتدالاً لتصل إلى (14–17%) بين عامي (2021–2023).

أما فيما يخص المعروض النقدي بمعناه الواسع فأنتنا نلاحظ وجود اتجاه تصاعدي خلال العقد الأول من الألفية إذ ارتفع من (103.18%) عام 2000 ليصل إلى (131.45%) عام 2009، وهو ما يدل على لجوء السلطات النقدية في سنغافورة إلى اتباع نوع من السياسات النقدية التوسعية من معالجة الآثار الانكماشية للأزمة المالية العالمية التي حدثت بين عامي (2008–2009)، أما خلال المدة من (2010–2019)، فأنتنا نلاحظ استقرار المعروض النقدي بين (118–129%)، وهذا يعكس سعي السلطات النقدية في سنغافورة إلى تحقيق التوازن بين استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي من أجل الوصول إلى نمو اقتصادي مستدام، أما في عام 2020 فقد ارتفع المعروض النقدي ليصل إلى (148.62%) نتيجة السياسات النقدية التوسعية الاستثنائية من أجل مواجهة تداعيات جائحة كورونا، وبين عام (2021–2023) حصل تراجع نسبي في المعروض النقدي وصل إلى (130–138%).

أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أنه على الرغم من التقلبات التي حصلت في بعض السنوات خلال مدة الدراسة فقد اتسم الناتج المحلي الإجمالي باتجاه تصاعدي على المدى الطويل إذ ارتفع من (140.5) مليار دولار عام 2000 إلى (391.5) مليار دولار عام 2023، إذ شهدت الفترة (2000–2019) نمواً اقتصادياً مستقراً نسبياً مدعوماً بالتوسع في كل من السياستين المالية والنقدية، وقد سجل عام 2001 انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى (139) مليار دولار، بينما في عام 2020 بسبب جائحة كورونا فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (336.5) مليار دولار، وبعد ذلك استعاد الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة مساره التصاعدي خلال الأعوام اللاحقة ليصل إلى مستويات تاريخية في نهاية الفترة محل الدراسة ليصل عام 2023 إلى (391.5).

وبناءً على ما تقدم فإن الوصول إلى نمو اقتصادي مستدام يتطلب اعتماد سياسات اقتصادية مرنة قادرة على الاستجابة للصدمات قصيرة الأجل مع الحفاظ على الاستقرار الهيكلي للاقتصاد الكلي في المدى الطويل.

ثالثاً: اختبار جذر الوحدة: بواسطة اختبار جذر الوحدة باستخدام نتائج (فيلبس بيرون) للتحقق من عدم وجود انحدار زائف في الزمنية، وبينت النتائج إلى أن المتغير المستقل الثاني (عرض النقود X_2) ساكن في المستوى، أما المتغيرات الأخرى التابع (الناتج المحلي الإجمالي Y) والمستقل الأول (الإنفاق العام X_1) غير ساكنة، وبعد أخذ الفرق الأول يلاحظ أن المتغيرات أصبحت ساكنة أي مستقرة، سواء في وجود ثابت أو ثابت واتجاه، أو حتى بدون ثابت واتجاه وهذا الاستنتاج يتم عند مستوى ثقة يبلغ (1%) انظر الجدول (2).



جدول (2) اختبار سكون السلسلة الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
	At Level			
		Y	X1	X2
With Constant	t-Statistic	0.5925	-3.0725	-4.0376
	Prob.	0.9881	0.0356	0.0028
		n0	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8638	-3.0949	-4.1964
	Prob.	0.0216	0.1194	0.0092
		**	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.9099	-0.0779	-2.1903
	Prob.	1	0.6516	0.0288
		n0	n0	**
At First Difference				
		d(Y)	d(X1)	d(X4)
With Constant	t-Statistic	-10.975	-9.1971	-13.661
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.8183	-11.4923	-15.1721
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.0259	-9.2926	-13.9441
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***

- (*), (**), (***) تدل على انها معنوية عند مستوى (10%، 5%، 1%)
- (NO) تشير الى انها غير معنوية.

رابعاً: اختبار التكامل المشترك: تشير النتائج لاختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) باستخدام طريقة الأثر (Trace Test)، في الجدول (3) إلى وجود علاقتين للتكامل المشترك (Cointegrating Equations) بين المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي Y، الانفاق العام X1، عرض النقود X2) عند مستوى دلالة معنوية (5%)، وهذا يعني أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأمد تربط متغيرات البحث رغم كونها غير ساكنة عند المستوى.



جدول (3) اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test)

Sample (adjusted): 2001S1 2023S2				
Included observations: 46 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: Y X1 X2				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.656759	68.41527	29.79707	0.000
At most 1 *	0.332913	19.22644	15.49471	0.013
At most 2	0.013045	0.60404	3.841465	0.437
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

بالتالي، سوف يتم استخدام نموذج طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS لتقدير العلاقة بينها بدلاً من النماذج التقليدية.

خامساً: أثر السياسات المالية والنقدية في النمو الاقتصادي: من خلال نتائج النموذج القياسي المقدر لطريقة المربعات الصغرى الديناميكية والذي يمثل العلاقة بين (الناتج المحلي الإجمالي Y كمتغير تابع)، ونسبة والإنفاق العام X1، وعرض النقود X2 كمتغيرات مستقلة منه في سنغافورة، إذ بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (99%) والتي تشير الى ان التغيرات التي تحصل في متغير الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي المستدام) تعزى إلى السياسات المالية والنقدية، انظر جدول (4).

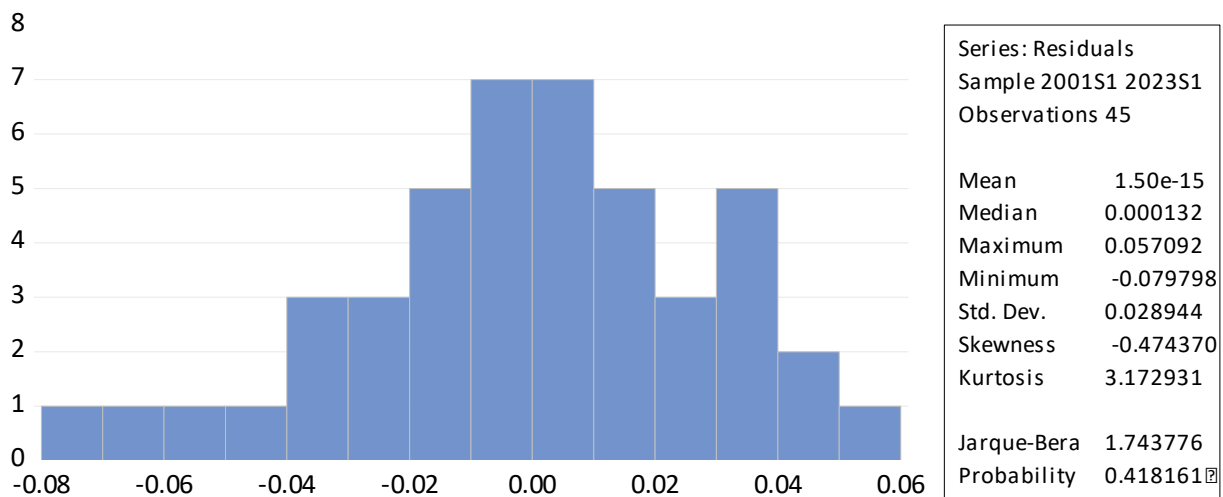
جدول (4) نتائج التقدير

Dependent Variable: LOG(Y)				
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)				
Sample (adjusted): 2001S1 2023S1				
Included observations: 45 after adjustments				
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.02473	0.00323	-7.65658	0.000
X2	0.002791	0.001305	2.13837	0.0395
C	11.9002	0.142699	83.39374	0.000
R-squared	0.992016	Mean dependent var		12.43381
Adjusted R-squared	0.989963	S.D. dependent var		0.323923
S.E. of regression	0.032453	Sum squared resid		0.036862
Long-run variance	0.001826			

مناقشة النتائج في ضوء النظرية الاقتصادية: تشير نتائج نموذج المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وكل من الإنفاق العام وسعر الفائدة في سنغافورة للمدة (2000-2023)، وقد أظهرت النتائج أن الإنفاق العام يؤثر سلباً وغير معنوي



على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (-0.02473)، وعلى الرغم من أن النظرية الاقتصادية الكينزية تقترض أن الإنفاق العام يحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي، إلا أن هذه النتيجة السلبية قد تعكس طبيعة الإنفاق في الاقتصاد السنغافوري إذ من المحتمل أن يكون جزء كبير من الإنفاق الحكومي موجهاً نحو مجالات لا تولد قيمة مضافة مباشرة، أو أن التوسع في الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص والاستثمار الإنتاجي وهو ما يعرف بأثر المزاحمة (Crowding Out Effect). بينما كان تأثير عرض النقود موجباً ومعنوياً، فإن النتيجة التي تفيد بتأثيره الموجب على الناتج المحلي بنسبة (0.002791) وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية التقليدية، التي تربط زيادة عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي بالتالي فإن النتائج لا تتناقض مع النظرية الاقتصادية بشكل مطلق، بل تعكس طبيعة العلاقة المعقدة بين السياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي في سياق اقتصاد متقدم ومستدام مثل سنغافورة، حيث تلعب جودة الإنفاق العام وفعالية السياسة النقدية دوراً حاسماً في تحديد اتجاه هذه العلاقات. تشير نتائج اختبار توزيع البواقي في الشكل (1) الى ان قيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.418) هذه القيمة تتجاوز مستوى قبول المعنوية عادةً (5%)، مما يعني أننا نرفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل فرضية العدم (H0) التي تنص على ان بواقي المعادلة تتوزع بشكل طبيعي.



الشكل (1) نتائج اختبار التوزيع البواقي لمعادلة

الاستنتاجات:

- 1- بحسب اختبار جذر الوحدة باستخدام نتائج (فيلبس بيرون) أن المتغير المستقل (عرض النقود X_2) ساكن في المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول يلاحظ أن المتغيرات أصبحت ساكنة، أي مستقرة سواء في وجود ثابت أو ثابت واتجاه، أو حتى بدون ثابت واتجاه عند مستوى ثقة يبلغ (1%).
- 2- هنالك علاقة توازنية طويلة الأمد تربط متغيرات البحث، إذ تشير الى ان الاقتصاد السنغافوري رغم تأثره بالصدمات قصيرة الاجل الا انه يمتلك قدرة عالية في العودة الى مسار النمو الاقتصادي المستدام.
- 3- أن مؤشر الإنفاق العام X_1 كمتغير مستقل اول يعبر عن السياسة المالية ويؤثر سلباً وبشكل غير معنوي على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (-0.02473)، إذ يعتمد على القطاع الخاص كمحرك للنمو.



- 4- ان مؤشر عرض النقود X2 كمتغير مستقل ثاني يعبر عن السياسة النقدية ويؤثر موجباً وبشكل معنوي على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.002791)، هذا التوجه يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- 5- الانضباط المالي والتأثير الايجابي لعرض النقود تعكس دور السياستين المالية والنقدية في تحفيز الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي المستدام في سنغافورة.
- 6- وجود علاقة طردية بين ارتفاع كل من الإنفاق العام والمعروض النقدي في سنغافورة وبين فترات الأزمات الاقتصادية لاسيما بين عامي (2009-2020).
- 7- وجود الاتجاه التصاعدي للناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل رغم الصدمات الوقتية يؤكد قدرة الاقتصاد على التكيف مع الأزمات واستعادة النمو الاقتصادي المستدام في سنغافورة.

التوصيات:

- 1- اعادة توجيه الانفاق الحكومي نحو القطاعات الانتاجية والمشاريع ذات العائد الاقتصادي التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام في سنغافورة.
- 2- الحفاظ على سياسات نقدية متوازنة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير السيولة النقدية عند الحاجة اليها.
- 3- الموازنة بين السياستين المالية والنقدية لضمان عدم حدوث اثار سلبية تنعكس بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- 4- ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من اجل الوصول الى الاستقرار الكلي، بما ينسجم مع الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد ضرورة التوازن بين تحفيز الطلب الكلي وضبط معدلات التضخم.
- 5- الاستفادة من التجربة السنغافورية في دعم الواقع الاقتصادي العراقي كنموذج اقتصادي يجمع بين الانفتاح التجاري والاستقرار المالي والسياسات الاقتصادية المرنة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام طويل الاجل.

المصادر:

- 1- العبدلي، سمير عبد الرزاق والكصب، نوري محمد، 2023، دور الحكومة الالكترونية في تعظيم الإيرادات العامة: العراق انموذجاً، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 4، العدد 4.
- 2- العراقي، بشار احمد، 2018، السياسة المالية واليات تأثيرها في معدلات الفقر، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، مجلة الدراسات الإقليمية، المجلد 30، العدد 9.
- 3- العنزي، سعدون حسين فرحان واللهبي، احمد محمد رجي، 2024، قياس وتحليل العلاقة السببية بين الدين العام وسعر الصرف في عدد من الدول النامية للمدة (1990-2019)، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 6، العدد 1.
- 4- الفحل، خضر جاسم حمد، 2022، قياس وتحليل أثر الطاقة المتجددة على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام للمدة (2011-2021) المملكة المغربية انموذجاً، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 59، الجزء الثاني.
- 5- بيرش، احمد، 2019، الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.



- 6- حسن، عبد الستار رائف، 2022، تأثير بعض مؤشرات السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2021) دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60.
- 7- حسون، ظافر حميد، 2011، الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق وطبيعة علاقتها في السياسة المالية، كلية التراث الجامعة، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد العاشر.
- 8- سعود، ضياء حسين، 2023، دور اليات السياسة المالية للحد من مشكلة الفقر في العراق للمدة 2004-2018، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 5، العدد (خاص).
- 9- طه، زينة كمال وعبد الله، احمد عباس، 2023، دور تغيرات سعر الصرف في تحليل متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة 2004-2020، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 4، العدد 5.
- 10- عبد، مهذب خميس واخرون، 2019، العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة (2004-2017)، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 47، الجزء الثاني.
- 11- عبد الرحيم، هاجر عادل ورشيد، مصطفى كامل، 2022، دور السياسة النقدية وفعاليتها في النمو الاقتصادي للمدة (2006-2018)، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 132 اذار.
- 12- عبد اللطيف، همسة قصي وخماس، عمر عدنان، 2017، أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون.
- 13- عبد الهادي، اية علاء الدين وعباس، صبحي حسون، 2022، أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة 2004-2020، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 20، العدد 73 – شهر حزيران.
- 14- عداي، نور شدهان وخطاب، عمر يوسف، 2024، توجهات السياسة المالية لتعبئة الوفرة المالية تجاه تحقيق النمو الاقتصادية المستدام في العراق، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 82.
- 15- علي، رحمن حسن وعبيد، مروان شاكر، 2020، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 35.
- 16- عواد، خالد روكان واخرون، 2024، الاستدامة المالية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق للمدة (2004-2021)، كلية الكوت الجامعة، مجلة كلية الكوت الجامعة، عدد خاص/ المؤتمر العلمي السابع للعلوم الإدارية والاقتصادية.
- 17- فليح، حسين غالب وثويني، فلاح حسن، 2023، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية في العراق بعد عام 2003، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الحادية والعشرون، العدد 79، شهر كانون الأول.



18- كريم، لى عزيز وبحيت، غالب شاكر، 2024، قياس وتحليل أثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 50.

19- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، اعداد متفرقة.

20- البنك الدولي، 2025، بيانات منشورة، [./https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org).

21- Sriyalatha M.A.K. 1 and Torii H , University of Sri Jayewardenepura, Sri Lanka¹, Meijo University, Japan² ,2019, Impact of fiscal policy on economic growth: A comparison between Singapore and Sri Lanka , Kelaniya Journal of Management | 2019 | Vol. 08 | Issue 01 | Page 37 .